البلطجة الأمريكية للقانون الدولي وجدلية الصراع بين قوة القانون وقانون القوة

أ.د. فائزة تومان الشمري

الجامعة المستنصرية/ كلية الآداب

Faeza.alshemeri@gmail.com

الملخص:

نتناول في دراستنا هذه المتغيرات السريعة للأحداث العالمية والتي بدأت تأخذ أشكالا جديدة من الصراع والتنافس على مناطق النفوذ وخاصة في منطقة الشرق الأوسط لأهميتها الجيوغرافية الكبيرة، مما اضعف دور هيئة الأمم المتحدة ومؤسساتها الدولية وصارت لغة القوة بديلا للغة القانون الذي يفترض أن يحتكم إليه الجميع، ومع مجيء الرئيس الأمريكي دونالد ترمب صار العالم على كف عفريت فهو يصرح جهارا نهارا بالإستحواذ على هذه الدولة أو تلك مهددا إياها بالقوة العسكرية التي تمتلكها الولايات المتحدة من صواريخ وبوارج حربية وأنه سيغير خريطة الشرق الأوسط والعالم .

إن مآلات الصراع الدائر الآن بين قوة القانون وقانون القوة قد تؤدي وبما لايقبل الشك الى تسيد قانون القوة وفق المعطيات السياسية التي نراها على أرض الواقع. وتنقسم دراستنا البحثية هذه الى ثلاثة مباحث رئيسية يتفرع كل مبحث الى مطلبين مع مقدمة رئيسية وخاتمة.

الكلمات المفتاحية: القانون الدولي ، القوة ، الولايات المتحدة الأمريكية ، السياسة الدولية ، الشرق الأوسط

Abstract:

This study examines the rapid changes in global events, which have begun to take on new forms of conflict and competition over spheres of influence, particularly in the Middle

East, given its significant geographic importance. This has weakened the role of the United Nations and its international institutions, and the language of force has replaced the language of law, to which everyone is supposed to adhere. With the advent of US President Donald Trump, the world is on the brink of collapse. He openly declares his intention to seize control of this or that country, threatening it with the military might of the United States, including missiles and warships, and asserting that he will change the map of the Middle East and the world.

The outcomes of the current conflict between the force of law and the law of force may undoubtedly lead to the dominance of the law of force, based on the political realities we see on the ground. This research study is divided into three main sections, each branching into two main parts, with a main introduction and a conclusion.

Keywords: international law, power, United States, international politics, Middle East

المقدمة:

إن مانشهده اليوم من استخدام مفرط للقوة لم يكن وليد عصرنا الراهن وانما له جذور تاريخية موغلة في القدم حيث تصارعت الإمبراطوريات القديمة (كالرومانية والفارسية والعثمانية وماسمي بالفتوحات الإسلامية) للإستحواذ على المناطق الستراتيجية المهمة وطرق التجارة والاقتصاد في ذلك الوقت. وقد تطورت أساليب الحروب بين الدول وتطورت معها أدوات القوة وقد دفعتها قدما آراء فلسفية لفيلسوف اليونان أرسطو الذي قسم الناس الى طبقة السادة وطبقة العبيد والأولى تحكم والثانية تُطيع، وهكذا تحالفت القوة مع السياسة في العصر الأوربي الوسيط (أي تحالف رجال الدين مع رجال السلطة) فكان للكنيسة قوة كبيرة لبسط سلطانها من جهة وللبطش بكل من يتعارض مع مصالحها أفرادا ودول، داخليا وخارجيا من جهة اخرى.

واذا ما انتقلنا الى العصر الحديث حيث تقاسمت بريطانيا العظمى وفرنسا العالم من شرقه الى غربه من هونك كونك الى جزيرة فوكلاند مرورا بالشرق الأوسط، ثم جاء هتلر زعيم المانيا متبنيا في سياسته الخارجية فلسفة مواطنه فريدريك نيتشة بحذافيرها والتي تدعو الى القوة ونبذ الديمقراطية باعتبارها نظام سياسي فاشل يسمح للضعفاء والرعاع والغوغاء بتولي السلطة وهو ماقاد هتلر للاعتقاد بأن الشعب الالماني يتفوق عقليا وبدنيا على بقية شعوب الأرض ولابد أن تكون المانيا سيدة العالم فغزا أوربا واحتلها بحرب ضروس سميت بالحرب العالمية الثانية انتهت بهزيمة ألمانيا وسُحقت أوربا

وأُنهكت عسكريا واقتصاديا، كما أنها أذنت بنشوء قوة عظمى جديدة تسمى بالولايات المتحدة الأمريكية* (الموسوعة الميسرة، المجلد الثاني، ١٩٨٧، ص١٩٥٧-1962).

ولأن القوي والمنتصر هو من يفرض شروطه وهو من يحدد قواعد اللعبة فأن الولايات المتحدة الأمريكية بفضل قوتها العسكرية ومساعداتها المالية لدول أوربا جعلتها في المقام الأول وبعد أن كانت تابعة لبريطانيا التي لاتغيب عنها الشمس أضحت الأخيرة تابعة لها في كل سياساتها الخارجية، ولحقت بها فرنسا والمانيا لتشكل فيما بعد مايسمى بحلف الناتو* (https://ar.wikipedia.org/wiki) وتكون القوة الضاربة لكل من يهدد مصالحها.

واتخذت الدول العظمى من القانون الدولي غطاءا تمرر من خلاله أهدافها الإستعمارية فإن فشلت في تحقيق مآربها وفق القانون الدولي فإنها لاتتوانى في استعمال قوتها المدمرة ضاربة بعرض الحائط كل الأعراف والمواثيق والاتفاقيات الدولية وهو ديدنها منذ الحرب العالمية الثانية وحتى يومنا هذا. والحقيقة أن قانون القوة هو النهج الذي سلكته القوى الكبرى كبديل للقانون الدولي فقسمت العالم الى دول الشمال الغنية والقوية والمتقدمة والى دول الجنوب الفقيرة أو النامية أو مايسمى بالعالم الثالث وهيمنت على شعوبها ومنعتها من التطلع للحرية والاستقلال في بناء دولها.

والحقيقة التي لا مناص منها ان القانون الدولي مرتبط ارتباطا وثيقا بالسياسة الدولية للقوى العظمى وهذه السياسة تحكمها المصالح وليس القانون. بل ان من وضع مبادىء القانون الدولي هي ذاتها القوى التي تتحكم بمفاصل السياسة والاقتصاد والتجارة والبترول والإعلام وتجارة السلاح وهي من ترسم خارطة الطريق للعالم وهي تتقاسم الأدوار فمنها مايعمل في الظاهر ومنها مايعمل في الباطن.

---

* جمهورية اتحادية في أمريكا الشمالية، يحدها شمالا كندا، وشرقا المحيط الأطلسي، وجنوبا المكسيك وخليج المكسيك، وغربا المحيط الهادي. عاصمتها واشنطن وتضم أثنين وخمسين ولاية. والولايات المتحدة جمهورية دستورية ديمقراطية نيابية يتولى السلطة التشريعية فيها مجلس الشيوخ (الكونكرس)، وهو يتألف من مجلس الشيوخ والنواب ومقره العاصمة واشنطن. سكانها الأصليين من الهنود الحمر قبل وصول الأوربيين اليها. واللغة الانكليزية هي اللغة الرسمية.

* منظمة حلف شمال الأطلسي ويُعرف اختصاراً الناتو، هو تحالف عسكري دولي يتكون من ٣٢ بلد عضو مستقل في جميع أنحاء أمريكا الشمالية وأوروبا، وتشارك ٢١ دولة أخرى في برنامج الشراكة من أجل السلام التابع لمنظمة حلف شمال الأطلسي، مع مشاركة ١٥ بلدا آخر في برامج الحوار المؤسسي. تأسس الحلف عام ١٩٤٩م بناءً على معاهدة شمال الأطلسي الموقعة في واشنطن في ٤ أبريل سنة ١٩٤٩. يشكل حلف الناتو نظاما للدفاع الجماعي تتفق فيه الدول الأعضاء على الدفاع المتبادل رداً على أي هجوم من قبل أطراف خارجية. ثلاثة من أعضاء الناتو (الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والمملكة المتحدة) هم أعضاء دائمين في مجلس الأمن الدولي يتمتعون بـ حق الفيتو وهم رسميا دول حائزة للأسلحة النووية. ويقع المقر الرئيسي لحلف الناتو في هارين، بروكسل، بلجيكا، في حين أن مقر عمليات قيادة حلف الناتو يقع بالقرب من مونس، بلجيكا.

في هذه الدراسة البحثية نقدم تحليلا نقديا وتصورا عاما عن دور القوة في العلاقات الدولية ونفصل القول في قوة الولايات المتحدة وأدواتها في فرض بلطجتها على العالم واستهجانها بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وهو مايتماشى مع منطق فلسفتها السياسية القائم على مبادىء الفلسفة البراغماتية* (جيمس، ٢٠١٤، الصفحات ٤٩-٦٥)

ووفقا لمبادىء القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة فإن للقوة دور مهم في العلاقات الدولية سواء في حفظ السلم والأمن الدوليين او من حيث مبدأ الإمتناع عن استعمالها أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية وهو منطق سليم، ولكن ومما لاشك فيه ان استعمال القوة اتخذ بعدا اخر بعيد تماما عن الهدف المعلن {تحقيق الأمن والسلم الدوليين} وإن مانشهده اليوم على الساحة الدولية ولاسيما في منطقة الشرق الأوسط وكيف تم ويتم التعامل بازدواجية واضحة مع القوانين الدولية وتوظيفها بالطريقة التي تخدم مصالح الولايات المتحدة والقوى العظمى المتحالفة معها.

المبحث الأول: النهج الأمريكي في السياسة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية

المطلب الأول: الهيمنة الأمريكية على حلف الناتو

تُعد الحرب العالمية الثانية علامة فارقة في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، فهي قبل الحرب لم يكن لها ثقل في الميزان الدولي ولم تكن من الدول العظمى والقوية لأنها كانت تابعة في سياستها الخارجية للإمبراطورية البريطانية. وبعد أن دُمرت فرنسا في الحرب عام ١٩٤٠ وانهارت بريطانيا وبقت لوحدها في ساحة القتال، فسارعت أمريكا لنجدتها وانساقت فعليا في الحرب بعد الغارة اليابانية على أسطولها إذ كان سببا رئيسيا لإعلان أمريكا الحرب على دول المحور* (kipedia.org/wiki)

---

* لفلسفة البراغماتية (العملية): وهي اسم مشتق من الكلمة اليونانية (Pragma) ومعناها (العمل) وقد استخدم هذا المصطلح لأول مرة الفيلسوف الأمريكي (بيرس Peirce) سنة ١٨٧٨في مقال نشره بأحدى المجلات العلمية تحت عنوان ((كيف نوضح أفكارنا)) والبراغماتية هي مذهب فلسفي في (نظرية المعرفة) يُقرر: أن العقل لايبلغ غايته إلا إذا قاد صاحبه الى العمل الناجح، فالفكرة الصحيحية هي الفكرة الناجحة التي تحققها التجربة، فكل مايتحقق بالفعل فهو حق ، ولا يقاس صدق القضية إلا بنتائجها العملية. والبراغماتية هي فلسفة أمريكية تتفق مع الماركسية في جعل التفكير أو الفلسفة وسيلة للتغيير، لكنها تختلف عنها في أنها فلسفة رأسمالية تحاول أن تدعم المجتمع الرأسمالي فلسفيا، بينما الماركسية تدعم المجتمع الشيوعي، والبراغماتية تجعل الأفكار مجرد وسائط أو ذرائع يتذرع بها الإنسان ليحدد دوافعه ويشكل مستقبله بواسطتها.

* المحور: تحالف دولي تزعمته ألمانيا وايطاليا واليابان استمر من (١٩٣٦-١٩٤٥) واصبح الاتفاق الايطالي الالماني المبرم سنة ١٩٣٦ المبرم معاهدة كاملة ، وانضمت اليه اليابان في ميثاق برلين ١٩٤٠ وانضمت اليه فيما بعد أوربا الشرقية (المجر ورومانيا وبلغاريا وسلوفاكيا وكرواتيا).

ومن افرازات هذه الحرب انتصار الحلفاء وفي المقدمة منهم الولايات المتحدة التي وضعت شروطها لمساعدة أوربا على التعافي من خلال مشروع (المارشال)* (مصطفى، ١٩٨٢، الصفحات ١٥٦-١٥٩) لاسيما وانها خرجت من الحرب مدمرة ومفلسة تماما مما اضطرها أن تخضع وتُسلم للشروط الأمريكية. وهكذا دخلت بريطانيا وفرنسا والمانيا الغربية تحت عباءة الولايات المتحدة وانقادت لها حتى يومنا هذا. ومن ناحية أخرى صار لها مكانة اقتصادية ومالية كبيرة أهلتها وجعلتها تستحوذ على أوربا كلها.

ومن ثم رأت الولايات المتحدة أن الإتحاد السوفيتي يشكل خطرا على نفوذها في القارة الأوربية فشكلت تحت قيادتها مايسمى بحلف الناتو ليكون قوة عسكرية ضاربة ورادعة في آن معا للاتحاد السوفيتي ومده الشيوعي في أوربا الشرقية، فكان إيذانا ببداية صراع آيديولوجي بين الفكر الرأسمالي الإمبريالي والفكر الشيوعي استمر لعقود تحت مسمى (الحرب الباردة).

وقد أدرك الاتحاد السوفيتي خطورة الدور الذي تلعبه المخابرات الأمريكية (CIA) من جهة وخطورة ماكنتها العسكرية وامتدادها المتنامي في أوربا من جهة اخرى فشكل مايسمى بحلف وارسو* ليكون بموازاة حلف الناتو ولكنه لم يصمد طويلا وتفككت بنيته كما تفككت لاحقا بنية حلف دول (عدم الإنحياز)* وغرق الاتحاد السوفيتي في مستنقع أفغانستان.

---

* مشروع اقترحه وزير الخزانة الأمريكي في ذاك الوقت "جورج مارشال" ومنه جاءت التسمية وخطته تقوم على تقديم مساعدات مالية تُقدر بنحو ١٣ مليار دولار لأعادة البناء والتعافي من الدمار الذي خلفته الحرب حيث تعرضت البنية التحتية للنقل في أوروبا من سكك حديدية وطرق وجسور وموانيء لأضرار ودمار هائل بسبب الغارات الجوية فضلا عن غرق أساطيل وسفن تجارية وحربية لعدة دول. وكان لبريطانيا حصة الأسد من هذه المساعدات ثم تلتها المانيا وفرنسا اعتقادا من "مارشال" ومساعديه بأن تعافي هذه الدول سيؤثر بشكل إيجابي وفوري على التعافي في أوروبا ككل. وقد حققت خطة المارشال نجاحا إيجابيا كبيرا لأوربا من الناحية الاقتصادية، ولكن على الجانب الآخر رأى الاتحاد السوفيتي بأنها طريقة للتدخل في الشؤون الداخلية مما حدا ببعض الدول ومنها بولندا وتشيكوسلوفاكيا الى رفض المساعدات الأمريكية، كما كانت خطة المارشال بداية للحرب الباردة بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين من جهة وبين الاتحاد السوفييتي وحلفائه من جهة أخرى.

* أُسس حلف وارسو كتوازن للقوى أو كثقل موازن لحلف شمال الأطلسي. وهو معاهدة أمن مشترك وُقعت في وارسو عاصمة بولندا بين الاتحاد السوفييتي وسبع جمهوريات اشتراكية أخرى من الكتلة الشرقية في مايو من عام ١٩٥٥ خلال الحرب الباردة. عن الموقع الإلكتروني: https://ar.wikipedia.org/wiki

* تعتبر حركة عدم الانحياز، واحدة من نتائج الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥)، ونتيجة مباشرة أكثر، للحرب الباردة التي تصاعدت بين المعسكر الغربي (الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو) وبين المعسكر الشرقي (الإتحاد السوفيتي وحلف وارسو) حال نهاية الحرب العالمية الثانية وتدمير دول المحور، وكان هدف الحركة هو الابتعاد عن سياسات الحرب الباردة.

ثم تفكك هو الآخر ومعه كل المعسكر الإشتراكي – الشيوعي لأوربا الشرقية في العام ١٩٩١ على يد الرئيس السوفيتي (الأوكراني الأصل) غورباتشوف وكان هذا بمثابة إيذانا باعلان انتصار المعسكر الرأسمالي– الإمبريالي بقيادة الولايات المتحدة.

ومع مطلع الألفية الثانية انتهجت الولايات المتحدة سياسة جديدة تعتمد أسلوب التخريب وتفكيك الدول وفق تصريحات رجل مخابراتها (شومان) واتخذت من هجمات ال ١١ من أيلول حجة للتدخل في شؤون الدول وغزوها ان تطلب الأمر ذلك تحت ذريعة محاربة الإرهاب وحماية الأمن والسلم الدوليين فغزت أفغانستان سنة ٢٠٠١ ثم غزت العراق سنة ٢٠٠٣.

وقد أدرك الزعماء الروس الذين تولوا قيادة روسيا بعد بوريس يلسن وفي المقدمة منهم فلاديمير بوتن ومن قبله ديمتري مدفيديف خطورة سياسة القطب الواحد للولايات المتحدة وسرعة قوتها المتنامية واستحواذها التام للقرار السياسي للدول الأعضاء في حلف الناتو.

واستدرك الروس أهمية أن تعيد روسيا دورها الفاعل والمؤثر على الساحة الدولية وان تستعيد قوتها ومكانتها وأن تنتهي مرحلة القطب الواحد لأن العالم يتغير بسرعة وبشكل جذري وهو مادفعها الى تشكيل تحالفات سياسية أقليمية مع الصين وكوريا الشمالية والهند وبلاروسيا وايران فضلا عن إنشاء حلف اقتصادي (مجموعة دول بريكس) للحد من الهيمنة الغربية وسياسة القطب الواحد (https://arabic.rt.com/world) وقد تعهد الرئيس بوتين بأن يجعل من روسيا دولة قوية وأن لايسمح لدول حلف الناتو وفي المقدمة منها الولايات المتحدة بالاقتراب من الحدود الروسية وتهديد أمنها القومي* ، ولتأمين ذلك قامت بهجوم استباقي مباغت على أوكرانيا ومنعت التحاقها بركب دول حلف الناتو وجعلت منه شرطا من شروط انهاء الحرب.

المطلب الثاني: الهيمنة الأمريكية على الشرق الأوسط:

لم تكتف الولايات المتحدة ببسط نفوذها على القارة الأوربية من خلال (حلف الناتو) بل امتدت أطماعها الى منطقة الشرق الأوسط وخصوصا بعد اكتشاف منابع النفط فعملت على اعادة تقسيم مناطق النفوذ التي كانت مرتسمة سابقا مابين بريطانيا وفرنسا، فأنشأت لها قواعد عسكرية دائمة في منطقة الخليج العربي وورثت من بريطانيا نفوذها في

* راجع كل خطابات الرئيس بوتين على قناة روسيا اليوم الناطقة بالعربية وكذلك خطابه الأخير أمام الحزب الحاكم في إطار حملته الأولى في الانتخابات الرئاسية في آذار ٢٠٢٤. وشاهد أيضا: https://www.france24.com

فلسطين وجعلت من هذه الأرض العربية المقدسة ملكا صرفا خالصا لها ولملمت فيه شر البشر من أراذل الصهيونية والماسونية* ليكونوا يدها التي تبطش بها كل من يفكر في تعكير صفو مصالحها، وهكذا نشأت إسرائيل لتكون أمريكا مصغرة في منطقة الشرق الأوسط وهذا هو واقع الحال فعلا.

ومما زاد من قوة ونفوذ وبلطجة الولايات المتحدة في العالم تفكك بنية المعسكر الإشتراكي وانهيار الاتحاد السوفيتي منذ مطلع التسعينيات ثم دخول تركيا الى حلف الناتو واستغلال قاعدة (انجرليك) العسكرية لتكون اليد الطولى التي ضربت منها أفغانستان ٢٠٠١ ثم العراق ٢٠٠٣ دون أي اعتبار لمايسمى بميثاق الأمم المتحدة ومبادىء القانون الدولي .

ومع مطلع القرن الحادي والعشرين أضحت الولايات المتحدة القطب الأوحد في العالم ونصبت من نفسها شرطيا لحفظ الأمن والسلام الدوليين تحت عباءة مجلس الأمن والأمم المتحدة وسعت الى توسيع حلف الناتو وفق أسس ومعايير جديدة وتحت شعار (الأمن القومي الأمريكي)*. وهو مايعكس في حقيقة الأمر أطماعها وتطلعاتها للهيمنة على النظام الدولي والتحكم في سياساته وعلاقاته وفق شروطها ومصالحها (د. سليم كاطع https://mcsr.net/category/231) .

مما لاشك فيه أن للولايات المتحدة سياسة خارجية تظهرها للعالم والتي تدعي فيها حرصها على السلام العالمين وتأمين استقراره وتخفي من وراء ذلك أهدافها المبطنة للسيطرة على منطقة الشرق الأوسط ، ومن الغباء السياسي الاعتقاد أن أمريكا بكل اسطولها وجحافلها وبوارجها التي ملأت المنطقة طولا وعرضا جاءت لتحقيق أهداف وطموحات شعوب المنطقة للتحرر من الأنظمة الاستبدادية وتحقيق العدالة والحفاظ على كرامة الإنسان وتسوق لذلك من خلال ماكنة إعلامية رهيبة للتأثيرعلى عقول السذج من الناس (تومسكي، ٢٠٠٥، صفحة ١٧ ومابعدا). وهذا ماقامت به عند احتلالها للعراق سنة ٢٠٠٣ ومأأحدثته من خراب وفوضى في البلاد وتجاوز لكل مبادىء القانون الدولي وانتهاك صارخ لحقوق الإنسان.

---

* "الماسونية" حركة سرية عالمية؛ عرفت بغموض النشأة والأهداف وسعة الانتشار والنفوذ، وبينما يرى كثيرون أنها يهودية أو ذات ارتباط وثيق بالصهيونية العالمية وتهدف للسيطرة على العالم بالتدريج والسعي لإعادة بناء ما تعتقد أنه "هيكل سليمان"؛ ينفي زعماؤها ذلك ويؤكدون أنها "جمعية خيرية تسعى لتآخي البشرية ورفاهيتها. الموقع الإلكتروني لقناة الجزيرة https://www.aljazeera.net/encyclopedia

* بعد أحداث الحادي عشر من أيلول رفعت أمريكا شعارين الأول (الأمن القومي الأمريكي.. أمريكا أولا) والثاني (من لم يكن معنا فهو ضدنا) وتحت هذه الذريعة هاجمت الولايات المتحدة أفغانستان واحتلتها عسكريا وطاردت حركة طالبان واعتقلت الكثير من عناصرها، ولعل معتقل غوانتنامو يختصر الكثير من ممارسات البلطجة والإرهاب الدولي للولايات المتحدة.

إن الحقيقة التي يجب أن تعيها دول المنطقة شعوبا وحكومات أن منطقتهم (الشرق الأوسط) لها أهمية ستراتيجية كبرى من حيث منابع النفط والموارد الطبيعية وطرق التجارة العالمية مما يجعلها مركز استقطاب الدول العظمى للإستحواذ عليها. ولهذا فإن استمرار التواجد العسكري الأمريكي سيستمر طويلا في العراق وفي المنطقة من خلال القواعد التي انشأتها في العراق أو في سوريا أو في دول الخليج، فضلا عن قاعدة أنجرليك التركية، ودائما ماتكون الأهداف المعلنة لهذا التواجد على النحو التالي:

١) حماية حقوق الإنسان (المرأة على وجه التحديد).
٢) محاربة الإرهاب وتنظيماته المتطرفة كالقاعدة وداعش وجبهة النصرة*.
٣) منع قرصنة السفن التجارية وتأمين خط سيرها البحري وخاصة في مضيقي هرمز وباب المندب.
٤) الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

وبناءا على ماتقدم فإن منطقة الشرق الأوسط أضحت لا حول ولا قوة لها خاصة بعد تجريدها من كل ما من شأنه تنمية قدراتها الدفاعية ومصادرة قرارها السياسي والسيادي وجعلت من حكام الإنظمة أدوات ودمى تحركها كيفما تشاء وتهدد كل من يخالفها بربيع دامٍ ومصير كمصير القذافي وسواه، وهكذا انبطحت كثير من دول الشرق الأوسط وأذعنت لتوجيهات السياسة الخارجية الأمريكية، وخير مثال على ذلك ماقام به ولي العهد السعودي محمد بن سلمان من تغيير جذري في سياسة المملكة على الصعيدين الداخلي والخارجي ودون مراعاة لحرمة الكعبة الشريفة ومقام ومسجد الرسول الكريم محمد (ص) وبما لاينسجم مع مبادىء ديننا الحنيف*.

* لابد أن نشير ونؤكد هنا على مدى تخبط السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط وبلطجتها الحمقاء ومعاييرها المزدوجة التي لاتستقر على حال ودائما ماتقترن بمزاجية سيد البيت الأبيض، فبعد أن كانت تتدخل في شؤون دول المنطقة بذريعة محاربة الإرهاب نراها اليوم تضع يدها بيد أعتى العصابات الإرهابية في سوريا (جبهة النصرة) التي غيرت أسمها الى (هيئة تحرير الشام) وتمهد لها الطريق لتولي سدة السلطة في سورية!! ومن ثم تعلم رفع اسمها من قائمة المنظمات الإرهابية وتسحب المكافأة المالية التي قدرها (١٠ملايين $ أمريكي) لمن يدلي بمعلومات عن رئيسها الإرهابي المدعو محمد الجولاني.

* يمكن الرجوع الى كل مهرجات مايسمى بـ (موسم الرياض) ومهرجانات مسابقات العري على سواحل البحر الأحمر.

ومن المفيد أن نذكر هنا أن الدول التي ترفض ان تكون تحت المظلة الأمريكية تكون معرضة للحصار والعقوبات كما حصل مع كوبا* والعراق وليبيا وسوريا وأيران ولا يستثنى من ذلك حتى روسيا.

المبحث الثاني: القانون الدولي وازدواجية المعايير

المطلب الأول: مجلس الأمن الدولي* وسياسة الكيل بمكيالين

نرى بأن القانون الدولي هو قانون أعرج منذ نشأته وضعوه الكبار دون تدخل بقية الدول الصغيرة ودون مراعاة الدول الناشئة رغم تطورها الحضاري كالهند والبرازيل التي لايحق لها حق (الفيتو) في مجلس الأمن. علما أن مبادىء القانون الدولي موجودة منذ الحرب العالمية الأولى ولكن بعد الحرب العالمية الثانية وانتصار الحلفاء حيث أُنشئت عصبة الأمم المتحدة، أُضيفت له قوانين جديدة وشروط تخدم مصالح هذه الدول مع الزمن حيث تم بلورتها وصياغتها على شكل قانون أو قرار، منها على سبيل المثال القرار ١٧٠١ الصادر من مجلس الأمن بشأن تسوية الوضع بين حزب الله في لبنان والكيان الصهيوني، سنوات لم يتم تطبيقه واليوم وبعد الاتفاق على وقف النار بين الجانبين بدأ الجانب الأمريكي من خلال مبعوثه هوكستين بوضع صياغات جديدة على هذا القرار وفق معطيات الميدان العسكري.

ومما هو جدير بالذكر أن هيئة الأمم المتحدة هي المعنية بتطبيق القانون الدولي وتحقيق العدالة بين أعضائها والحفاظ على الأمن والسلم الدوليين واحترام سيادة الدول وفقا لمبادىء القانون الدولي، ولم يسمح ميثاقها باستخدام القوة في العلاقات الدولية، وانما دعت الى استخدامها في الحالات الضرورية التي تحفظ الأمن والسلم الدوليين ومن خلال تفويض لمجلس الأمن وأعضائه الخمسة الدائمين. وهكذا كان الأمر مشروعا وقانونيا في التعاطي مع المنظمات الإرهابية وعصابات القرصنة الدولية للملاحة البحرية (قحاز)
ولكن هيمنة الدول الكبرى وفي المقدمة منها الولايات المتحدة على مجلس الأمن واستحواذها على امتيازات العضوية الدائمة و حق النقض (الفيتو) أدى إلى ظهور معايير مزدوجة في التعاطي مع القضايا الدولية بدءا منذ احتلال العراق بشكل مباشر وليبيا بشكل غير مباشر وانحرفت الأمور تماما عن مبادىء الشرعية الدولية (محمد) ولم تحترم الولايات

---

* كان الرئيس الكوبي فيدل كاسترو شوكة في الخاصرة الجنوبية للولايات المتحدة والى الآن تعاني كوبا من حصار استمر لأكثر من ٦٠ عاما كانت له تداعيات على الوضع الإقتصادي الداخلي للبلاد ولليوم موديل سياراتها يعود لعهد الخمسينات والستينات ولكنها مازالت صامدة.

* هو إحدى مؤسسات هيئة الأمم المتحدة وأهم أدواتها التنفيذية، يتألف من ١٥ عضوا خمسة منهم يتمتعون بصفة العضوية الدائمة (الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين وبريطانيا وفرنسا) وهؤلاء لهم حق النقض (الفيتو)، أما العشرة الأعضاء الآخرين فيتم انتخابهم من قبل أعضاء الجمعية العامة ولمدة سنتين فقط، أي انهم أعضاء غير دائمين في المجلس. https://ar.wikipedia.org/wiki

المتحدة القانون الدولي ولم تعر بالا لما ورد في ميثاق الأمم المتحدة باحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها، بل مارست البلطجة في مجلس الأمن من خلال حق النقض الذي تستعمله إزاء اي قرار يصدره مجلس الأمن لصالح الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة في إقامة دولته المستقلة على حدود ١٩٦٧. وقد أدمنت التدخل في شؤون الدول التي لاتطاوعها وتهدد استقرارها الداخلي من خلال تغيير أنظمتها كما حصل مع رئيس النظام السوري بشار الأسد وكما هو حاصل الآن مع النظام السياسي في فنزويلا.

والحقيقة أن هيئة الأمم المتحدة وفي ظل الظروف الدولية الشائكة والمعقدة لم تعد قادرة على وضع حد للصراعات الدولية والنزاعات والحروب الأهلية التي تستعر في أكثر من مكان من العالم ولاسيما منطقة الشرق الأوسط وعلى وجه التحديد في سوريا وفلسطين والسودان واليمن ولبنان. ويبدو أنها فقدت زمام السيطرة على مجلس الأمن واعضائه دائمي العضوية المتنفذين باصدار القرارات وتنفيذها أو العمل على منع اصدارها باستخدام حق النقض (الفيتو).

يمكننا القول أن مجلس الأمن قد أُختزل في عضوين رئيسيين هما الولايات المتحدة وروسيا ذلك أن بريطانيا وفرنسا هما أصلا تحت العباءة الأمريكة بحلف الناتو وأصبحتا تابعتين لكل قراراتها، أما الصين فغالبا ماتتخذ موقف الحياد وتمتنع عن التصويت إن كان الأمر يجنبها الضرر ووفق ماتقتضيه مصالحها بالدرجة الأساس.

ونؤكد القول كذلك بأن الولايات المتحدة عملت على تهميش دور الأمم المتحدة وارتهنت مجلس الأمن لخدمة مصالحها فأن كانت هناك مصالح واهداف تعمل الولايات المتحدة على دعمها من خلال التوجه لمجلس الأمن كي تُصدر قرارات لصالحها أو العكس والأمثلة كثيرة على إزدواجية المعايير للقوانين الدولية ولقرارات مجلس الأمن، وأن الكثير من القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن والتي تخص القضية الفلسطينية منذ العام ١٩٤٨ وحتى يومنا هذا مازالت على الرف دون متابعة ولا حتى لمجرد إزالة الغبار عن ملفاتها! وما أن يتعلق الأمر بالكيان الصهيوني تسارع الأمم المتحدة وحلف الناتو ومجلس الأمن بالتنديد والشجب والاستنكار واصدار القرارات الفورية واستخدام القوة وتحريك البوارج والأساطيل وكأن القيامة تقوم، مع أن احد بنود ميثاق الأمم المتحدة تنص على حق الشعوب في تقرير مصيرها وحقها في المقاومة والدفاع عن أوطانها تجاه من يحتلها ويغتصب أراضيها.

أن ماجرى من أحداث بعد تاريخ السابع من تشرين الأول (طوفان الأقصى) عرى الكثير من أدعياء الحرية وحقوق الإنسان وكشف عن معاييرهم المزدوجة في التعاطي مع البشر، ولم تعد تنطلي كل أكاذيبهم وشعاراتهم التي يتبجحون بها وأضحت حضارتهم التي قامت بالأساس على مبادىء الثورة الفرنسية في الميزان، ولطالما سوقوا لنا أكاذيبهم بدءا من حرصهم على حماية البيئة والمحافظة على كائناتها (الحيوانية والنباتية) وكلنا يتذكر الحملة الإعلامية- الدعائية الشرسة التي قادها الإعلام الغربية عند نفوق الطائرعلى ساحل الخليج العربي أثناء حرب الخليج الثانية، وبعدها كيف شيطنوا روسيا في غزوها لأوكرانيا وكيف تعاملوا باحترام ومودة مع لاجئي أوكرانيا واعدادهم بعشرات الآلاف، في حين التزموا جانب الصمت وغض النظر عن مجازر الإبادة الجماعية في قطاع غزة بحق الأطفال والنساء واغلقوا المعابر وقطعوا كل المساعدات الإنسانية.

وقد تجاوز الكيان الصهيوني في عدوانه كل الحدود في خرق القوانين الدولية في التعامل مع الأسرى والعاملين في هيئات الصليب الأحمر، بل وزاد من تعنته وبطشه بحرق المستشفيات وتدمير واتهام هيئة الأمم المتحدة ذاتها وعلى رأسها انطونيو غوتيرس بأنه متواطىء مع الإرهاب ودعت الى إقالته من المنصب في وقاحة تامة وأمام أنظار ومسامع المجتمع الدولي وعبر كل قنوات التلفزة الفضائية.

إن إنتقائية مجلس الأمن في التعاطي مع القضايا الدولية وكيله بمكيالين يؤدي الى عدم الثقة سواء بهيئة الأمم المتحدة أو بمجلس الأمن الدولي مما يؤثر سلبا على الأمن والسلم الدوليين.

ولأن الدول العظمى ومنها أمريكا بالذات لاتفهم إلا لغة القوة فأن الدول الأخرى أيا كان حجمها ستعمل على امتلاك وحيازة كل مسببات القوة التي تحفظ لها سيادتها وأمنها، وفي مقدمتها حيازة السلاح النووي.

المطلب الثاني: أدوات البلطجة الأمريكية في الهيمنة على العالم

ان الحقيقة التي لامناص منها هو أن للولايات المتحدة قوة عسكرية مرعبة مدعومة بتكنولوجيا متطورة جدا وهي بلا منازع رقم واحد عسكريا ومن خلال هذه القوة وبها تمارس بلطجتها على العالم شمالا وجنوبا، شرقا وغربا ضاربة بعرض الحائط كل القوانين الدولية ومواثيق الأمم المتحدة وقامت بخلط المفاهيم والمصطلحات واصبح حق الدفاع عن النفس وحماية الأمن القومي حق يراد به باطل ورفعت شعار من لم يكن معنا فهو ضدنا.

لقد ساهمت القوة الأمريكية وخاصة قواعدها العسكرية المنتشرة في أرجاء العالم والتي تقدر بالعشرات بفرض سياسة الهيمنة على العالم وممارسة البلطجة على أنظمة الحكم فيها، حيث تتيح لها تلك القواعد بالتدخل السريع والفعال تحت أي ذريعة إذا ماشعرت بهديد من أي نوع كان ضد مصالحها ولاسيما تلك المتعلقة منها بالاقتصاد والطاقة.

وبدأت أمريكا بالاستقواء وممارسة البلطجة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول فقامت باحتلال أفغانستان سنة ٢٠٠١ ثم تبعته بسنتين باحتلال العراق ورسم سياسة جديدة لمنطقة الشرق الأوسط تقوم على تغيير الأنظمة ومناطق النفوذ بدءا بتونس ثم ليبيا وبعدها مصر ثم سوريا والعمل جار الآن على إحداث تغيير في ايران وكذلك مصر إن لم تسر الأمور كما خططت له هي والكيان الصهيوني.

ولكن وبالرغم من كل مالديها من قوة بطش إلا أنها تكبدت خسائر فادحة في الأرواح والمعدات في غزوها لكل من أفغانستان والعراق مما جعلها تعيد حساباتها في التدخل العسكري المباشر إلا عند الضروة القصوى واستعاضت عن ذلك بالتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي الأكثر دقة والأسرع في تحقيق أهدافها كما هو حاصل الآن في صراعها مع الحوثيين في اليمن. وليس هذا فحسب بل أن هناك أدوات أخرى مهمة تساعدها في فرض سياسة البلطجة على دول العالم، ولا نتردد هنا في اعتبار الرئيس الأمريكي دونالد ترمب نموذجا للبلطجة الدولية وصار يصرح جهارا نهارا وقبل استلام ولايته

الثانية بأيام من أنه سيضم دولة كندا الى الولايات المتحدة ويستحوذ على قناة بنما وجزيرة كرين لاند وسيغير خريطة العالم والشرق الأوسط على وجه التحديد. ومن بين أهم أدوات البلطجة الأمريكية مايلي:

أولا: المحكمة الجنائية الدولية*وصندوق النقد الدولي*

لقد رفضت بعض الدول وفي المقدمة منها الولايات المتحدة ومعها الكيان الصهيوني التوقيع على ميثاق المحكمة الجنائية الدولية وعارضت إنشائها رغم أن ميثاقها لايعمل بأثر رجعي*. وعلى الرغم كذلك من كونها خطوة مهمة نحو تحقيق العدالة والحد من ثقافة الإفلات من العقاب ومحاكمة مجرمي الحرب ومرتكبي فظائع الإبادة بحق الجنس البشري.

وطلبت الولايات المتحدة أن يكون عمل المحكمة خاضعا لسلطة مجلس الأمن حيث تحضى فيه بحق النقض (الفيتو) إلا أن مؤتمر روما الذي أقر ميثاق المحكمة رفض الطلب وقرر إنشاء مؤسسة المدعي العام المستقلة، ومنح مجلس الأمن فقط إحالة قضايا الجرائم الدولية للمحكمة خلال ١٢ شهرا إذا رأى في ذلك مصلحة للسلام والأمن الدوليين(الموقع

---

* وهي محكمة دولية ذات جهاز قضائي متكامل أُسست في العام ٢٠٠٢ في إيطاليا، وقد نص ميثاقها الذي وافقت عليه ١٢٠ دولة في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ الأول من تموز سنة ١٩٩٨ بأن هناك انتهاكات فظيعة ترتكب أثناء الحروب والنزاعات بحق آلاف المدنيين من النساء والأطفال والشباب وهي تُعد "جرائم خطيرة تهدد السلم والأمن العالمي" لذا كان من أهم اهداف المحكمة هو فرض احترام حقوق الإنسان ومحاكمة مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية. والمقر الرئيسي لهذه المحكمة في مدينة لاهاي جنوب هولندا، وقد بلغ عدد الدول التي وقعت على ميثاق المحكمة والموافقة على إنشائها ١٢٥ لغاية العام ٢٠٢٤. والجنائية الدولية يختلف عملها عن محكمة العدل الدولية فالأخيرة جهاز تابع للأمم المتحدة ينظر في النزاعات بين الدول كتلك المتعلقة بترسيم الحدود وتقاسم مياه الأنهر المشتركة بين الدول، وهي مستقلة عن الأمم المتحدة، من حيث الموظفين والتمويل، وقد تم وضع اتفاق بين المنظمتين يحكم طريقة تعاطيهما مع بعضهما من الناحية القانونية. أُلتي تهدف لحل النزاعات بين الدول سواء بترسيم الحدود أو الموارد المائية المشتركة بين الدول . لمزيد من التفاصيل أنظر الموقع الالكتروني https://ar.wikipedia.org/wiki .

* هو مؤسسة مالية دولية، مقرها واشنطن، بدأ العمل بها رسميا بها سنة ١٩٤٥ بعد توقيع ٢٩ دولة على ميثاقها في مؤتمر بريتون وودز بالولايات المتحدة الأمريكية. وقد بلغ عدد أعضائها ١٩٠ دولة في الوقت الحاضر، ومن أهم أهداف هذه المؤسسة هو رفع معدلات النمو، والحفاظ على استقرار أسعار الصرف وتقليص مستويات الفقر في مختلف أنحاء العالم. لمزيد من التفاصيل عن عمل الصندوق والمؤسسات الفرعية المرتبطة به انظر الموقع الألكتروني: https://ar.wikipedia.org/wiki

* لايمكن للمحكمة العمل بأثر رجعي والنظر بجرائم أُرتكبت قبل قرار إنشائها سنة ٢٠٠٢ وهوما يجنب محاسبة أمريكا على جرائمها في فيتنام وكذلك يجب الكيان الصهيوني على كل مجازر الإبادة الجماعية بحق الشعب الفلسطيني منذ مجزرة دير ياسين وحتى مجازر صبرا وشاتيلا.

الألكتروني: https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/rome-statute-international-criminal-court).

ومن هذه النقطة استغلت الولايات المتحدة المحكمة الجنائية وابتزت خصومها من رؤساء دول وكيانات وأحزاب ومنظمات بإحالتهم الى المحكمة الجنائية وبذرائع شتى منها الإرهاب والتمييز العنصري والعنف ضد المدنيين وصارت تلوح بتحويلهم للمحكمة الجنائية أو تضعهم في قائمة الإرهاب ومنهم حركة المقاومة الإسلامية حماس والقاعدة وجماعة طالبان والحرس الثوري الإيراني وقادة حزب الله والرئيس السوري السابق بشار الأسد والروسي فلاديمير بوتين.

والحقيقة أن الولايات المتحدة أرادت للمحكمة الجنائية أن لاتطال عدالتها العالم الغربي وأن تكون مختصة بالدرجة الأولى بدول العالم الثالث وأفريقا وأن تكون أداة طيعة بيدها تبتز بها من يخالفها من أنظمة تلك الدول.

وقد تجلت هذه الحقيقة وانفضح الوجه القبيح للعالم الغربي عندما بلغت الجرائم الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة انتهاكات غير مسبوقة في التاريخ، مما اضطر المحكمة أن تصدر قرارا باعتقال رئيس الوزراء الصهيوني الدموي بنيامين نتنياهو ووزير دفاعه يوآف غالانت كمجرمي حرب.

ومع كون المحكمة الجنائية مؤسسة رسمية في النظام القانوني الدولي، إلا أن أمريكا رفضت بشدة قرارات المحكمة وتهجمت عليها واتهمت قضاتها بالانحياز وفرضت عقوبات على أعضائها في عهد الولاية الثانية للرئيس دونالد ترمب، فيما وصف الرئيس السابق جو بايدن بأن قرارات أوامر الاعتقال لمسؤولين اسرائيليين كبار بالمخزية*. هكذا هي قواعد اللعبة في السياسة الخارجية الأمريكية والعالم الغربي كشرت عن أنيابها وكشفت عن وجه حضارتها القبيح الذي يميز بين البشر ويجعل منهم طبقات منها من لهم كافة الحقوق ومنها من لايحق لهم المطالبة بابسط حقوق الحياة.

وفي العشرين سنة الأخير بات جليا للقاصي والداني من أن الهدف الأساسي الذي أنشىء من أجله صندوق النقد الدولي هو لتعزيز نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية وبسط هيمنتها على اقتصاد العالم، وارتهان سيادة الدول وابتزازها ومساومتها وهو ماينسجم تماما مع نهج السياسة البراغماتية الأمريكية التي تتعامل مع دول العالم بنهجين من السياسية الأول ظاهر ومعلن وذو اهداف نبيلة والثاني مُستتر يخفي أهدافه الحقيقية كما هو الحال مع صندوق النقد الدولي حيث يُفترض به ووفقا لبنود ميثاقه مساعدة الدول النامية والفقيرة في أفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية واعطائها القروض التي تعينها على

* موقع اليوتيوب https://www.youtube.com/watch?v=yNgaNQt-q4o وتم تداول تصريحات الرئيس جو بايدن على كل القنوات الفضائية.

تخطي أزمتها المالية ومشكلاتها الاقتصادية، ويعمل على مساعدتها لتحقيق تنمية مستدامة ورخاء شامل ومتزايد ولكن في الحقيقة أن الولايات المتحدة ومن خلال هذا الصندوق تعمل على ابتزاز الدول واغراقها في مستنقع الديون وبدلا من أن يعمل على نمو اقتصاد البلد المقترض إلا أنه يجعل منه أكثر فقرا. والدليل أن أغلب دول العالم الثالث التي حصلت على قروض من الصندوق لم تستفد منها بل كانت القروض بوابة لمزيد من الانهيار الاقتصادي والتعثر المالي بل وزيادة معدلات البطالة في تلك الدول وخير مثال على ذلك دولة مصر اقترضت من الصندوق عدة مرات وخضعت لشروط الصندوق وقامت بالخصخصة وتعويم الجنيه المصري مما جعلها تغرق في الديون وتضاعفت عليها مبالغ الفوائد وباتت مقيدة ومرتهنة في كل قراراتها السياسية والاقتصادية للولايات المتحدة.

وهكذا ومن خلال تحكمها في الصندوق تفرض الولايات المتحدة بلطجتها المالية على العالم لاسيما وأنها الدولة الوحيدة من بين الدول الأعضاء من لها حق (الفيتو) واعطاء القرض من عدمه لأي دولة، وهذه هي فرصتها في فرض شروطها على الدول المقترضة ومساومتها وابتزازها.

أن قروض صندوق النقد هو فخ أمريكي تنصبه للدول الفقيرة والنامية لاستدراجها للوقوع فيه اولا وللهيمنة عليها ثانيا. أنه فعلا (صندوق الشيطان) كما يُطلق عليه الشعب الأرجنتيني*.

وعليه فأن من واجب المجتمع الدولي أن يطالب بإصلاح الآلية التي يعمل بها الصندوق وخاصة فيما يتعلق بتسهيل منح القروض وكيفية توزيع موارده.

ثانيا: الماكنة الإعلامية والحرب النفسية

للولايات المتحدة ماكنة إعلامية كبيرة وقذرة لايجاريها فيها أحد وتعد واحدة من أهم أدواتها في التأثير والضغط على دول العالم وشعوبها، فهي تعمل جنبا الى جنب مع الآلة العسكرية بعد أن تمهد لها الطريق والأرضية التي تسهل للقوة العسكرية أداء مهمتها. فالماكنة الإعلامية وخاصة ماتشهده اليوم من تطور في وسائلها وفي مقدمتها (التواصل الاجتماعي) يمكنها توجيه الرأي العام الى شيء وابعاده عن شيء آخر وفق برنامج أجندتها السياسية، وقد تتفوق الحرب الإعلامية على الحرب العسكرية في تحقيق النتائج المطلوبة. فالخبر المرفق بالصورة له تأثير نفسي كبير على الشعوب وعلى قلب الحقائق وتغيير المفاهيم وهذا ماشهدناه في الحرب الأهلية في سوريا منذ سنة ٢٠١١ ولغاية اليوم وكذلك

* راجع الموقع الألكتروني لقناة الجزيرة https://www.aljazeera.net وكذلك مقال الكاتب أحمد كرداش بعنوان (صندوق النقد الدولي مؤسسة للتنمية.. أم أداة للتبعية) على الموقع الألكتروني: https://www.aljazeera.net/author/ahmed_kardash

الحرب الإعلامية النفسية التي تقودها ضد كل العرب شعوبا وأنظمة خلال حرب غزة لكسر أرادتهم وهزيمتهم نفسيا، ولا ننسى بهذا الصدد كيف قادت الولايات المتحدة هجمة إعلامية شرسة ضد العراق بكذبة كبرى عن أسلحة الدمار الشامل التي سوقتها للعالم وللدول التي تحالفت معها في غزو العراق تحت حماية السلم والأمن الدوليين من تلك الأسلحة (نعوم تومسكي، السيطرة على الإعلام، ٢٠٠٥).

إن شن الحرب الإعلامية يتطلب إمكانيات عديدة وقدرات خاصة لضمان نجاحها وتحقيق الأهداف المرجوة منها وهي بكل الأحوال حرب قذرة تعتمد على بث الشائعات وتسريب المعلومات المضللة التي من شأنها بث الرعب النفسي أو التلاعب بالرأي العام للإضرار بدولة أو نظام أو حزب أو جماعة، واليوم بات خطر الحرب الإعلامية أكثر بكثير مما كانت عليه قبل عقود فهناك القنوات الفضائية والمواقع الإخبارية المشبوهة التي تعمل على بث الإشاعات فضلا عن كل وسائل التواصل الاجتماعي كالتلغرام والفيس بوك والتكتوك (عبدالفتاح)

إن الحرب الإعلامية لا تنفك عن السياسة الأمريكية ومهمتها تقديم المبررات والمسوغات التي من شأنها أن تمهد للتدخل بكل أشكاله ومن إرسال قوات عسكرية أو القيام بإنزال جوي أو شن حرب عسكرية إن استدعى الأمر ذلك. وأبسط مثال على ذلك التدخل الأمريكي في الشأن الداخلي في فنزويلا ومحاولاتها المستمرة لتغيير النظام سواء بدعم المعارضة أو بشيطنة نظام الحكم والتأثير عليه إعلاميا.

وقد فضح الفيلسوف الإمريكي تشومسكي* الأهداف الحقيقة والخبيثة للإعلام الغربي والأمريكي على وجه التحديد في كتابه (السيطرة على الإعلام) وكشف في أكثر من مقابلة تلفزيونية له عن الوجه القبيح للإعلام الأمريكي الذي يبدو في ظاهره راعيا للديمقراطية وحقوق الإنسان والحرص على السلام العالمي ولكن في باطنه يعمل على نشر الفوضى وتغيير أنظمة وإبادة شعوب وإثارة النعرات الطائفية عن طريق الترويج لأخبار كاذبة ونشر دعايات لا أساس لها من الصحة..

* أفرايم نعوم تشومسكي فيلسوف وسياسي يهودي أمريكي شهير، ولد في ولاية بنسلفانيا الأمريكية سنة ١٩٢٨، تربى ونشأ في عائلة ذات توجهات يسارية الفكر، كان صهيونيا في بداية حياته، لكن "صهيونيته كانت من النوع الذي يريد صاحبها قيام دولة اشتراكية في إسرائيل، يعمل فيها اليهود والعرب جنبا إلى جنب على قدم المساواة". ثم اتهمته لاحقا الأوساط الصهيونية بمعاداة السامية لأنه دافع عن حق أستاذ جامعي فرنسي في حرية التعبير دفاعا عن حقوق الفلسطينيين، وهو الدفاع الذي ما فتئ تشومسكي يمارسه منذ عقود. تميزت كتاباته بالنقد اللاذع لسياسة الولايات المتحدة الخارجية واعتبرها دولة فاشلة تمارس القوة والتسلط على الشعوب وتسلب ارادتها وحريها وتنهب ثرواتها بفعل ماكنتها العسكرية والإعلامية. الموقع الألكتروني لقناة الجزيرة الفضائية: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2015/10/5/

المبحث الثالث: جدلية العلاقة بين قوة القانون وقانون القوة ومستقبل العلاقة بينهما

كثيرا ما تأثرت السلطة بعناوينها وأشكالها المختلفة بالرؤى الفلسفية التي قدمها كبار الفلاسفة بدءا من ميكافيللي في العصر الوسيط مرورا بفريدريك نيتشة في مطلع القرن العشرين وانتهاءا بفلاسفة المذهب البراغماتي في العصر الحديث. وكانت فلسفة ميكافيللي السياسية التي وردت في كتابه "الأمير" هي الأكثر تأثيرا على رجال السلطة حتى يومنا هذا ، فهو يوصي "الأمير" والمقصود به (صاحب السلطة: حاكما أو دولة ذات قوة عظمى كالولايات المتحدة مثلا) أن يتسلح بسلاحين (القانون والقوة) فيتمسك بالقانون بمقتضى الحاجة للتعامل مع القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان ويستعمل القوة والبطش حين تقتضي مصلحته ذلك. كما يجب أن يتحلى بصفات الأسد والثعلب في آن معا. فيكون شرسا قويا كالأسد يهابه الأعداء قبل الأصدقاء وثعلبا ماكرا يصعب التكهن بقراراته أو ردود أفعاله . وقد تأثر الزعيم النازي أدولف هتلر بفلسفة مواطنه فردريك نيتشة الذي رأى بأن البقاء للأقوى وأن السلطة يجب أن تكون بيد الأقوياء، ورفض الديمقراطية ورأى بأنها نظام فاسد يسمح لرعاع الناس بأن تتولى سدة الحكم.

وبسبب ماأفرزته الحرب العالمية الأولى والثانية من مآسي وجوع ودمار وقتل لملايين البشر اتفقت الدول العظمى على انشاء هيئة الأمم المتحدة ووضع ميثاق للقوانين والأعراف الدولية التي من شأنها الحفاظ على كرامة الأنسان وحقه في الحياة والحد من النزاعات المسلحة والحفاظ على الأمن والسلم الدوليين وأن تحترم الدول الأعضاء كل مايصدرعنها من قرارات . ومابين سلطة القانون وسلطة القوة شهدت الساحة الدولية في حاضرنا الراهن الكثير من الصراعات التي تفسر كلا المصطلحين وفقا لمصالح بلدانها دون اعتبار لثوابت ومبادىء ميثاق الأمم المتحدة.

المطلب الأول: قوة القانون الدولي

لاريب أن الأهداف التي أُنشئت من أجلها هيئة الأمم المتحدة عظيمة ونبيلة وأن ماتضمنه ميثاقها من مبادىء أساسية للقانون الدولي العام والقانون الدولي العام لحقوق الإنسان كفيلة بتحقيق الأمن والسلم الدوليين وضمان استمرار استقراره، ولكن السؤال يكمن في ماهية القوة وأدواتها التي يمكن من خلالها لهيئة الأمم تطبيق مواد ميثاقها على أرض الواقع؟ والسؤال الآخرهل استطاعت هيئة الأمم المتحدة المتحدة فرض هيبتها واحترام مبادئها واتباع سياسة عادلة متوازنة تجاه كل أعضائها؟ أم أن إرادتها قد تمت مصادرتها من قبل القوى العظمى وفي مقدمتها الولايات المتحدة؟

<u>وللإجابة على هذين السؤالين نوضح التالي:</u>

أولا: أن الجمعية العامة للأمم المتحدة هي من تعمل على حفظ السلم والأمن الدوليين، وهي من تضع القيود الصارمة على الحق في استخدام القوة ضد الدول التي تنتهك القانون الدولي سواء تعلق الأمر بجرائم الإبادة الجماعية أو التطهير العرقي أو الإستيلاء على أراضي الغير بالقوة وغيره من الانتهاكات التي يجرمها القانون الدولي.

ولكننا نرى ان مايتم على أرض الواقع بعيد تماما عن الجمعية العامة ومبادئها وأن الكثير من قراراتها وخاصة تلك المتعلقة بالشرق الأوسط لاتزال حبرا على ورق (كالقضية الفلسطينية) على سبيل المثال لا الحصر.

ثانيا: إن من أهم مبادىء الجمعية العامة هو احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، ولكن الجمعية لم تحرك ساكنا إزاء كل ماتقوم به الولايات المتحدة من بلطجة صارخة وعدم احترام للقانون الدولي وتدخل علني سافر في الشؤون الداخلية للدول الأخرى فتزعزع أمنها وتهدد استقرارها وتعمل على تغيير أنظمة تلك الدول بالقوة كما حصل في العراق وليبيا والسودان ومصر وسوريا وافغانستان وهي مستمرة في محاولاتها لتغيير النظام في فنزويلا وكل هذا تحت ذريعة أن تلك الأنظمة استبدادية وغير ديمقراطية.

وقد شجع ضعف دورالأمم المتحدة وجمعيتها العمومية دولا اخرى كاسرائيل والامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية للتدخل في شؤون دول اخرى في المنطقة وتهديد استقرارها والعبث بأمنها الداخلي وخلق الفوضى وإثارة النزعات الطائفية كما حصل في السودان واليمن وسوريا ولبنان والعراق ومصر وليبيا وفلسطين وايران، ومع ان هذه الدول لاتمتلك من القوة العسكرية التي لدى الولايات المتحدة إلا أنها تحالفت معها ومولتها من ثرواتها النفطية وصارت ذراع امريكا واسرائيل للعبث بمنطقة الشرق الأوسط، مع انها انظمة غير ديمقراطية!

ان سيطرة الولايات المتحدة على (مجلس الأمن الدولي) وهو القوة التي من خلالها يتم تنفيذ القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة همشت دورها وأضعفته الى الحد الذي لايمكنها أن تفعل شيء إزاء ما قام به الكيان الصهيوني بعد السابع من أكتوبر من انتهاكات للقانون الدولي العام وللقانون الدولي لحقوق الإنسان وزد على ذلك ماقام به من اعتداءات سافرة تجاه سوريا وتدمير بنيتها العسكرية وضرب موانئها الحيوية، وصارت الأمم المتحدة ومنظماتها الفرعية لا حول لها ولا قوة واقتصر دورها على توزيع المساعدات الإنسانية سواء في غزة أو السودان او سوريا.

ثالثا: ولو أتينا على بند مهم آخر من بنود الميثاق الأممي والذي ينص على إلزام جميع أعضاء الهيئة بعدم استعمال القوة في العلاقات الدولية وتهديد سيادة واستقلال وسلامة أراضي الدول الأعضاء، وأن لاتستخدم القوة في حل النزاعات إلا بتفويض من الهيئة لمجلس الأمن الدولي. نرى بأن الولايات المتحدة قامت سنة ٢٠٠٣ باستخدام القوة المفرطة واحتلال العراق دون تفويض من الأمم المتحدة تحت ذريعة تدمير اسلحة الدمار الشامل والتي تبين عدم صحتها جملة وتفصيلا. واذا ماانتقلنا الى الأحداث الجارية في فلسطين سواء في قطاع غزة أو الضفة الغربية فأن اسرائيل لاتقيم وزنا

للقوانين الدولية ولا تحترم حقوق الإنسان وهاهي تعبث بأمن الشرق الأوسط وتصرح جهارا نهارا بخارطة جديدة للشرق الأوسط. فأين الأمم المتحدة من كل مايجري؟ وهل يقتصر دورها ودور أمينها العام أنطونيو غوتيرش بالتنديد والشجب والتحذير واطلاق المناشدات من اجل أيصال المساعدات الإنسانية للنساء والاطفال في غزة!! ولماذا لم تدع أعضائها وتفوض مجلس الأمن لاستخدام القوة ضد اسرائيل التي وصل بها الأمر الى الدعوة لأقالة الأمين العام وطرد موظفي الأونروا خارج فلسطين وتدمير كل مراكزها ومدارسها في غزة .

إن الحقيقة التي نراها اليوم والماثلة أمام الجميع أن الأمم المتحدة ذاتها لم تعمل وفق بنود ميثاقها ولطالما تعاملت بأزدواجية في تطبيقه وخاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان فنراها تماهي وتُدلس وتغض النظر في مكان ما كما هو حاصل الآن في الضفة الغربية وكما حصل في العراق مع الممثلة الأممية في العراق جينين بلاسخارت التي شهدت مظاهرات تشرين سنة ٢٠١٩ وماجرى فيها من انتهاك للقانون الإنساني عندما قُتل أكثر من ٥٠٠ متظاهر شاب بدم بارد، في حين يعلو صوت الهيئة الأممية لحماية الانسان والمطالبة بحقوقه في اماكن أخرى كالسودان وسوريا على سبيل المثال وفقا لماتقتضيه مصالح الدول العظمى المتحكمة بخيوط اللعبة السياسية العالمية.

المطلب الثاني: قانون القوة

لقد أكد ميثاق الأمم المتحدة على حظر استخدام القوة العسكرية في العلاقات الدولية ومنع استخدام لغة التهديد بين أعضائها وفق مانصت عليه المادة ٤٢. كما نصت المادة ٥١ من الميثاق ذاته على حق استخدام القوة للدفاع عن النفس وحماية الدولة والحفاظ على أمنها وسيادتها إذا ماتعرضت لعدوان خارجي يهدد كيانها واستقرارها، وأن هذا الحق مشروط بأبلاغ مجلس الأمن الدولي أولا والحصول على موافقة أعضائه الخمسة الدائمين ثانيا. ولطالما استغل الكيان الصهيوني المحتل هذا البند وتحت يافطة الدفاع عن النفس ليقوم بهجوم استباقي متعدد الأوجه على من يحاذيه من دول الجوار كسوريا ولبنان، وأن ماقامت به اسرائيل بعيد سقوط نظام الأسد من تدمير للبنية العسكرية السورية وكل موانئها لايشير الى أنتهاء عهد سيادة القانون الدولي بل ويؤكد على أن العهد الجديد القادم هو عصر القوة المدمرة وبغطاء واضح من الاتحاد الأوربي وبصمت وتجاهل قوى عظمى أخرى كروسيا والصين وبرعاية خاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبعجز تام من قبل هيئة الأمم المتحدة.

وبامكاننا القول أن العمل البطولي الذي قامت به حركة المقاومة الإسلامية حماس في السابع من أكتوبركان القشة التي قسمت ظهر هيئة الأمم المتحدة و قوانينها الدولية وكل المؤسسات التابعة لها خصوصا تلك المتعلقة بالدفاع عن حقوق الإنسان ، بل وعرّت الحضارة الغربية وكشفت عن أنيابها الطامعة في منطقة الشرق الأوسط.

إن لغة القوة هي اللغة السائدة في العلاقات الدولية في الوقت الحاضر وتلاشت أمامها لغة سيادة القانون وخاصة بعد تولي دونالد ترمب رئاسة قوة البطش الأولى في العالم وصارت مفردات كـ (القوة المدمرة ، الجحيم ، السلام من خلال القوة، أمريكا أولا) عبارات لاتكاد تسقط من لسانه بمناسبة وبدونها وصار يهدد الأقربون والأبعدون إن لم ينصاعوا لبرنامجه الإقتصادي والسياسي، حتى صارت البلطجة علنا وصارت لغة التهديد والإبتزازهي لغته اليومية.

من المؤكد أن قواعد اللعبة الإستعمارية تغير في ظل ماتشهده دول العالم من تسارع الأحداث

ومما تجدر الإشارة إليه برأينا أن قوى الإستعمار القديم (بريطانيا وفرنسا) تلاشت ولم تعد كما كانت

وتلاشت معها مقررات (اتفاقية سايكس بيكو) وحلت محلها وفق منطق البقاء للأقوى والاتفاقيات الإبراهيمية وقوى عظمى جديدة أمريكا وأسرائيل من جهة والصين وروسيا من جهة أخرى، وهؤلاء أعادوا تشكيل خارطة العالم وتقاسم النفوذ والمصالح .

والحقيقة المؤكدة التي نراها أن أمريكا لاتفهم إلا لغة القوة وعليه فأن كل دول العالم المصنفة ثانيا وثالثا وحتى عاشرا ومعها كل حركات التحرير عليها أن لاتستسلم لرجل معتوه يتحكم في دول العالم ويُحدد مصيرها ويستحوذ على مقدرات شعوبها. ومايؤخذ بالقوة لايُسترد إلا بها.

الخاتمة:

إن عالمنا اليوم يشهد أحداثا ومتغيرات سريعة لايكاد اللحاق بها وخاصة في منطقة الشرق الأوسط حيث تشهد الكثير من الحروب والصراعات في سوريا والسودان ولبنان واليمن فضلا عن الوضع السياسي المتأزم بين إيران والكيان الصهيوني وهي أحداث تُنذر بكوارث وعواقب وخيمة ليس على المنطقة فحسب بل وعلى العالم أجمع.

ومع غياب الدور الفاعل لهيئة الأمم المتحدة وعدم إحترام ميثاقها القائم على مبادىء القانون الدولي من قبل القوى العظمى التي ساهمت في إرساء بنوده بعد الحرب العالمية الثانية، فأن السياسة الدولية التي نشهدها اليوم قد تبدلت وأضحت الفوضى وقانون القوة هو البديل لقوة القانون وصارت لغة التهديد والوعيد هي السائدة في العلاقات الدولية، وبات واضحا للجميع بأن خيوط قواعد اللعبة التي تتحكم بها قوى الإستكبار العالمي وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا تغيرت ولابد من وضع قواعد جديدة وتقاسم لمناطق النفوذ وصار مجلس الأمم مكان للتهديد والإبتزاز السياسي. إنه الإستعمار بثوبه الجديد وبأدواته الحديثة المختلفة تماما عن الأستعمار القديم فاليوم الحرب تُدار بالتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي والقوة الجوية الصاروخية الفتاكة، وقد شهدنا خلال العشر سنوات الماضية تقسيم

للسودان ولليمن ولسورية والذرائع حاضرة في كل حين، ولابد أن تكون هناك إتفاقية سايكس بيكو جديدة توزع مناطق النفوذ في العالم عموما والشرق الأوسط خصوصا كلا حسب قوته ونفوذه.

المراجع والمصادر :

(الموسوعة الميسرة، (١٩٨٧)، المجلد الثاني، بيروت، دار نهضة بيروت للطباعة والنشر)

(الموقع الإلكتروني: https://ar.wikipedia.org/wiki)

(الموقع الإلكتروني على يوتيوب : https://www.youtube. com/watch?v =VTQlTjtKzlU)

(الموقع الإلكتروني: https://arabic.rt.com/world)

(الموقع الإلكتروني: https://www.france24.com)

(الموقع الأكتروني: https://www.aljazeera.net/encyclopedia)

(تشومسكي، نعوم، (٢٠٠٥)، السيطرة على الإعلام، ترجمة: أميمية عبداللطيف، ط ٢،القاهرة، دار الشروق الدولية)

(تشومسكي، نعوم، (٢٠٠٤)، الدول المارقة.. حكم القوة في الشؤون الدولية، ترجمة: أسامة إسبر، ط ١،الرياض، دار العبيكان للنشر)

(جيمس، وليم، (٢٠١٤)، البراغماتية، ترجمة وليد شحادة، الطبعة الأولى، دمشق، دار الفرقد للطباعة والنشر)

(صابان، سهيل، (٢٠٠٠)، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية،الطبعة الأولى، الرياض، مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية)

(عبدالفتاح، سيف، الحرب الإعلامية ومنظومة الحرب النفسية، الموقع الألكتروني: https://arabi21.com/story/1631830)

(قحاز، محمد، ، بحث بعنوان (إزدواجية تطبيق القانون الدولي الإنساني) ، https://search.emarefa.net/ar/detail/BIM-814313)

(كاطع، سليم: مقال بعنوان (حلف الناتو والرؤية الأمريكية في سياسة مابعد الحرب الباردة)، https://mcsr.net/category/231)

(كرداش، أحمد، مقال (صندوق النقد الدولي مؤسسة للتنمية.. أم أداة للتبعية) عن الموقع الإلكتروني (https://www.aljazeera.net/author/ahmed_kardash

(محمد، سيد طنطاوي، بحث بعنوان (استخدام القوة ودوره في القانون الدولي) عن الموقع الألكتروني: (https://worldpolicyhub.com/ar

(مصطفى، عبدالجبارعبد، (١٩٨٢) ، الفكر السياسي الوسيط والحديث، العراق، دار الكتب للطباعة والنشر.)

(موقع اليوتيوب: https://www.youtube.com/watch?v=yNgaNQt-q4o)